آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة تحليلية احصائية وقياسية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر (قالمة-الجزائر) خلال الفترة 2015/2009
باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR

The Impact of Internal Control on the Financial Profitability in the Economic Institution - Analytic and Econometric Study in Omar Bin Omar (Guelma – Algeria) Mills During the Period 2009/2015

Using the VAR Self-flagging vector Model

المؤلفون Authors

د. سليم مجلخ

asalim2424@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

د. وليد بشيشي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

bechichi1983@yahoo.fr

إقتبس هذه المقالة (APA): **Cite This Article:**

مجلخ، سليم وبشيشي، وليد (2018). *أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية احصائية وقياسية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر (قالمة-الجزائر) خلال الفترة 2015/2009 باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR*. مجلة آفاق اقتصادية. 4[7].

أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية احصائية وقياسية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر (قالمة- الجزائر) خلال الفترة 2009/2015 باستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR

The Impact of Internal Control on the Financial Profitability in the Economic Institution

Guelma – Algeria) Mills (Analytic and Econometric Study in Omar Bin Omar During the Period 2009/2015

Using the VAR Self-flagging vector Model

Abstract:

The study aims to highlight the importance of internal control in improving financial efficiency through its determinants. Additionally, the applied study aims to analyzing and measuring the impact of internal control on the financial efficiency of Omar Ben Omar Institution, then to identify and estimate a model enables the impact of some variables on the financia.

Furthermore, the study showed that there is a strong statistical significance direct relationship between the financial profitability and (its first delay value, and the rate of assets turnover for the second delay).

المقدمة: شهد العالم تطوراً كبيراً في العديد من المجالات كان من أهمها انفصال الملكية عن التسيير مما انعكس على تطور المؤسسات الاقتصادية وعلى التطور الحاصل في مجال العلاقات الاقتصادية، توسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها وكبر حجم المشاريع مما جعل الملاك لا يتطلعون بشكل مباشر وبقدر كاف على واقع المؤسسة، الأمر الذي صعب على مجلس الإدارة عملية تسييرها، مما أدى إلى ضرورة تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية للمؤسسة مع تحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، كما يتوقف نجاح وفعالية هذه الرقابة على مدى توفر مجموعة من المقومات الضرورية والعناصر الهامة اللازمة لخلق نظام سليم وفعال داخل المؤسسة، حيث أن أي قصور في هذه المقومات والعناصر قد يؤثر بالسلب على أداء المؤسسة، وكلما توفرت هذه المقومات بشكل سليم وفعال كلما ازدادت فعالية وأهمية هذه الرقابة في تحقيق أهدافها داخل المؤسسة.

وبعد المشاكل العديدة التي ظهرت في المؤسسات العالمية من فضائح مالية وتلاعبات وإفلاس العديد منها بسبب نقص الممارسات والإجراءات في الإدارة، التنظيم، الرقابة الفعالة في الأنظمة الداخلية، ظهرت الحاجة إلى توفير الرقابة الكافية للتأكد من قيام المستويات المختلفة للمؤسسة بواجباتها، وهذا من خلال التطور في إجراءات الرقابة الداخلية والتي كانت أهدافها تقتصر في بدايتها على اكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، لكن مع تطور إمكانيات الرقابة الداخلية وإسهامها في تقديم خدمات إدارية، إلى جانب الخدمات المالية، أصبحت الرقابة الداخلية تقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق اكتشاف نقاط القوة والضعف الموجودة واقتراح التوصيات من أجل معالجة نقاط الضعف، مراجعة البيانات المالية والمحاسبية وإعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وهذا من أجل توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسة لمختلف المتعاملين حيث أن الكثير منهم يعتمد عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم لها. فأصبحت التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد من حيث تقديم المعلومات المؤهلة لاتخاذ القرارات.

إن حال المؤسسة الجزائرية هو حال أي مؤسسة تريد النهوض بما يتوفر لديها من إمكانيات للوصول إلى تعظيم منافعها والتحلي بصفات المؤسسة الفعالة، فقد مرت هي الأخرى بمجموعة من التغيرات الهيكلية التي جاءت تلبية لمتطلبات إصلاح الاقتصاد الوطني، إلا أنها وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات فرضت عليها التصرف المناسب لتدارك الصعوبات ومواجهتها والتكيف مع التطورات الحاصلة في محيطها من أجل المحافظة على بقائها وتحسين مردوديتها والرفع من أدائها، لذلك سعت لتوفير جو رقابي فعال تتابع وتدير من خلاله نشاطاتها فحرصت على اتخاذ وتطبيق وسائل وقائية لممارسة أعمالها بفعالية وكفاءة بغرض تحقيق أفضل مردودية وبأقل تكاليف والمحافظة على موجوداتها والوقوف على حقوقها والالتفات إلى الالتزامات القائمة عليها وما يساعدها على ذلك هو إعداد منظومة متكاملة من أساليب وإجراءات رقابية تعمل على إرساء سبل العمل تشرف على تصميمها الإدارة العليا للمؤسسة، وتسهر على تنفيذها مع جميع العاملين في نظامها الداخلي لتوفير قدر مقبول من الثقة لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وغايات ولقد لجأت هذه المؤسسات إلى رقابة داخلية كحلقة من حلقات هذه المنظومة المتكاملة لمساعدتها على إنجاز أهدافها، بل ذهب الاهتمام بالرقابة الداخلية إلى أبعد من ذلك واتسع نطاق استخدامها، فأصبح يعتمد عليها في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، وكفاءة وأمانة العاملين فيها من خلال هذا الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضمان السير الحسن والفعال في المؤسسة الاقتصادية، حيث تساهم في تحقيق مردودية جيدة.

مشكلة الدراسة: تبرز مشكلة الدراسة من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة مردوديتها المالية في ظل الظروف المرتبطة بها من أجل المحافظة على مركزها المالي وعلى استمراريتها هذا من جهة ومن جهة ثانية تبرز مشكلة الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الداخلية في التأثير غير المباشر على المردودية المالية من خلال التأثير على العوامل المؤثرة عليها، وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر سنحاول من خلال هذا العمل إبجاز وبشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: **ما هو دور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية؟**

أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ✓ دراسة الإطار النظري للرقابة الداخلية والمردودية المالية؛
- ✓ إبراز أهمية الدور الفعال للرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية من خلال محدداتها (علاقة متعدية)؛
- ✓ تحليل وقياس أثر المتغيرات الممثلة في (رقم الأعمال، التكاليف، مستوى الاستدانة، معدل دوران الأصول) على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة؛

فرضيات الدراسة: نلخصها في الاتي:

- ✓ وجود علاقة تأثير غير مباشرة للرقابة الداخلية على المردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقتين ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون عكسيتين بين التكاليف والمردودية المالية وبين مستوى الاستدانة والمردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقة، ذات دلالة إحصائية، يفترض أن تكون طردية بين معدل دوران الأصول والمردودة المالية وبين رقم الأعمال والمردودية المالية؛
- ✓ هناك علاقات سببية بين المردودية المالية ومحدداتها في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر؛

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وتقبل الرقابة داخل المؤسسات وكثرة التلاعبات، كالغش والاختلاس بالإضافة إلى عدم التصريح بالوضعية المالية للمؤسسة تهرباً من الضرائب وخوفاً من المنافسة بالرغم من أهميتها في بلوغ أهداف المؤسسة ودورها في تحسين المردودية المالية، ومن جهة أخرى تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من خلال محاولة إجراء نمذجة قياسية لتأثير رقم الأعمال، نسبة الدين، معدل دوران الأصول والتكاليف على المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة (2009-2015).

منهجية الدراسة: تم في هذه الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، للإحاطة بجميع جوانب الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي (الوصفي والإحصائي) من خلال تحليل تطور كل من المردودية المالية والرقابة على محدداتها في مؤسسة عمر بن عمر، كما اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر، علاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على برمجية Eviews 8. وقد تم تقسي الدراسة إلى جزئيين، نظري وتطبيقي.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:

– دراسة حنان بوطغان، رسالة ماجستير (2008/2007) تحت عنوان: **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء E.N.I.P**. حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، بما فيها المردودية الاقتصادية والمالية، والتجارية وكذلك توضيح أهم مؤشرات الأداء المالي التي تساعد على تقديم الصورة المالية الحقيقة للمؤسسة للتنبؤ بمستقبلها المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن سبب التدهور الشديد لمردودية المؤسسة يعود إلى عدة متغيرات كمية ونوعية، وأن تحليل مردودية المؤسسة يسمح بتشخيص وتحليل مختلف جوانبها المالية والاقتصادية، وأن المردودية المحاسبية تعتبر بمثابة متغيرة استراتيجية في تحليل الأداء المالي للمؤسسة.

– شيخي عائشة، رسالة ماجستير، (2011/2010)، تحت عنوان: **التحفيز والمردودية في المؤسسة (دراسة حالة مؤسستي"SEROR" بتلمسان والإسمنت "SCIS" بسعيدة)**. حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم كل من التحفيز والمردودية المحاسبية في المؤسسة واهميتهما في ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة الى أن بقاء المؤسسة مرهون بارتفاع وتحسن مردوديتها التي أصبحت تقيم بعدة وسائل من أبرزها القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعد معيار لخلق القيمة من طرف المؤسسة والتي تضمن عن طريقها البقاء والزيادة في السوق.

– عكوش محمد أمين، رسالة ماجستير، (2011/2010)، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، (دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للدهن – مؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة)**. حيث هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عن تطور الفكر المحاسبي والتوجه إلى توحيد الممارسات في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى توحيد الممارسات في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي بالإضافة إلى تسليط الضوء على كل من المعايير المحاسبية الدولية والمردودية المالية واستعراض الآثار المالية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير في بعض المؤسسات الأوروبية الرائدة في مجالها. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى تغير وتقلب في المردودية المالية للمؤسسات حيث قد تظهر هذه النسبة بمستويات مظللة لا تعكس المردودية المالية الحقيقية الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة، مما يؤدي إلى التأثير على قرارات المساهمين والمستثمرين خاصة وذا ما قد يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارت قد تضر بالمؤسسة وتضع مستقبلها ومبدأ الاستمرارية على المحك.

والملاحظ أن هذه الدراسات تناولت موضوع الرقابة باستخدام الأسلوب النظري النوعي عن طريق المقابلة أو الاستبيان، دون إعطاء أهمية للتحليل الكمي الذي بات ذو أهمية قصوى في الاقتصاد الحديث، بهدف التنبؤ بمستقبل المؤسسة، من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

أولا: الإطار النظري للدراسة: نتعرض من خلاله إلى الإطار النظري لكل من الرقابة الداخلية والمردودية المالية:

1– الرقابة الداخلية: عرفها المعهد الغربي للمراجعة والرقابة الداخلية "IFACI" على أنها: «نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المستويات وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من

جهة أخرى» -(http:/www.IFACI.com/ifaci/connaitre-1-audit-et-le-controle-interne/definitions-de-i audit-et-de-controle-interne. 78html, 2016) وقد عرفتها لجنة حماية المنظمات "COSO" على أنها: «عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها » (Hamzaoui, 2006, P_{80}).

1-1- أهدافها وخصائصها: نلخص أهم أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

✓ صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة، وتشمل المعلومات المالية والتشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساسًا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة؛

✓ الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين والأنظمة: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعة والتأكد دائمًا من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة؛

✓ حماية الأصول والموجودات والممتلكات وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر؛

✓ تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة من وضع البرامج الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية؛ (الوردات، 2006، ص 144)

✓ تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المؤسسة حيث لا يمكن تحقيق كفاءة إنتاجية في المنشأة بدون حماية مواردها من سوء الاستخدام. (قباني، 2006، ص 120)

أما خصائصها فتتلخص في الآتي:

✓ الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات حيث تكون عبارة عن رقابة إدارية متينة كجزء من نظام المؤسسة وكجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة في تحقيق أهدافها بشكل مستمر؛

✓ الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان، فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لأنّ مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين، لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورًا هامًا ذلك؛

✓ الرقابة الداخلية تعطي تأكيدًا معقولاً وليس مطلق حيث على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإنّ أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأنّ ثمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة يؤثر على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها، فمثلاً تعمل كل من أخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتآمر لتجاوز أنظمة الرقابة. (الحسبان، 2006، ص 46-47)

يجب أن نميز نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعاليته، ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتشمل هذه الخصائص والمميزات ما يلي (سعيد وآخرون، 2003، ص ص 136-138):

✓ الملائمة: على المؤسسة استعمال نظام رقابي جديد يناسب طبيعة عملها وحجمها للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم؛

✓ مقارنة العائد بالتكاليف: إنّ أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلاً على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكليفها أقل من عائداتها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكل ما كان الفرق بينهما كبيرًا كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم النظام الرقابي؛

✓ المرونة: المقصود بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها؛

✓ الفعالية: يُقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد؛

✓ الموضوعية: تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعًا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدًا، لأنّ الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة على الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبة من جهة على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية، مراعاة الوقت خاصة القائمين على إعداد التقارير المالية بإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى. (توفيق، 2004، ص 371)

1-2- أنواعها واجراءاتها: تنقسم الرقابة الداخلية إلى:

✓ رقابة محاسبية والتي عرفت من طرف لجنة التدقيق بأنها: «الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبة»؛ (المطارنة، 2006، ص 208)

✓ رقابة إدارية وعرفت بأنها: «كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية أي التحقق من كفاءة أداء الأعمال التشغيلية والتحقق من الالتزام باللوائح والقوانين والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة» (نصر وشحاتة، 2011، ص 50).

أما اجراءات الرقابة الداخلية فتنقسم إلى:

✓ إجراءات تنظيمية وإدارية وتتمثل في: تحديد الاختصاصات، توزيع المسؤوليات، إعطاء تعليمات صريحة، إجراء حركة التنقلات بين العاملين؛ (طواهري، 2005، ص 105-106)

✓ إجراءات تخص العمل المحاسبي وتتلخص في: التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقة دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به؛ (المرجع السابق، ص 113)

✓ إجراءات عامة وهي اجراءات وكملة للإجراءات السابقة وتشمل: (عبد الله، 1999، ص 168)

- التأمين على الممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل؛

- التأمين ضد خيانة الأمانة، فيما يتعلق بالموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية أو الذين ضمن اختصاصاتهم التسيير المالي للبضائع والتثبيتات أو الأوراق المالية؛

- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، كتوقيه الشيكات والتصرف في النقدية لتوفير وضمان الحماية الكافية؛

- استخدام نظام التفتيش لمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول، بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس وغالبًا ما تناط هذه السلطة لقسم التدقيق الداخلي.

2- مفهوم المردودية وأنواعها:

2-1- تعريف المردودية: تعرف المردودية بأنها« مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بالإمكانيات والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من النسب التي تحسب نسبة النتيجة إلى الوسيلة، إلا أن أكثرها استخداما هي كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية» (بن ساسي وقريشي، 2011، ص 87). كما تعرف على أنها: «المقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة» (Conso et hemici, 2002, P_{274}). وهي أيضا: «التعبير المالي للعقبة الاستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من تلك التي تم استخدامها». (Béatrice et grandguillot, 2003, P_{209}) ويمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية: (هبتون ورزيق، 2012، ص 17)

✓ **المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها:** من خلال اعطاء حرية أكثر للمساهمين، حتى يصبحوا في اطمئنان، تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة وتحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).

✓ **المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة:** من خلال زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي، التفكير في مشاريع جديدة، من أجل تطوير نشاط المؤسسة وتخفيض التكاليف(مصدر خارجي) وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية.

✓ **هدف المؤسسة هو تحقيق الربح**: وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي، والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة والتقدم الموجود. (المرجع نفسه، ص 17)

2-2- أنواع المردودية: هناك أنواع مختلفة للمردودية في المؤسسة، وإن اختلفت في الشكل فإنها لا تختلف في المضمون، وسنذكر منها ما يلي:

- المردودية التجارية أو النشاط: يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم، ذو قيمة حول فعالية، وكفاءة النشاط التجاري والصناعي للمؤسسة. **(جمعة، 2000، ص 83)**

- المردودية الاقتصادية: تقيس المردودية الاقتصادية الأداء المحقق على مستوى النشاط، دون أخذ أسلوب التمويل بالحسبان (قبل المصاريف المالية)؛ (Delahaye, 2007, P_{169})

- المردودية المالية: وهي موضوع دراستنا والتي نتعرض لها في العنصر الموالي.

2-3- المردودية المالية: تعددت تعاريف المردودية المالية، إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما: النتيجة المالية والأموال الخاصة. المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في ظل اقتصاد السوق. (زغيب وبوشنقير، 2010، ص 88) المردودية المالية هي عبارة عن العائد المتحقق من الأموال، التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة. (عبد الهادي، 2008، ص 169)

3- العلاقة بين الرقابة الداخلية والمردودية المالية: تؤثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية تأثيرا غير مباشر من خلال تأثيرها على مجموعة من العناصر التي تؤثر على المردودية المالية وذلك كما يلي:

3-1- الرقابة الداخلية على التكاليف: تتم عملية الرقابة على التكاليف، وفق خطة تكاليف محددة الإجراءات والأهداف، ويتم وفقها تحديد المعايير اللازمة من معايير سعرية، كمية وذلك بشكل تفصيلي يغطي جميع عناصر الإنتاج من ناحية، وجميع مراكز الأداء والمسؤولية من ناحية ثانية، بحيث يسمح ذلك بتقييم نتائج التكاليف الفعلية تقييما ثنائيا. (كحالة وحنان، 2011، ص 15) إن الهدف الرئيسي للرقابة على التكاليف، هو تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج لذلك ينصب اهتمام الرقابة على تحليل وتقييم نسبة التكلفة ذاتها، وتفاصيل عمليات الإنتاج بهدف إقرار سلامتها من أي هدر أو إسراف، أو عدم كفاية. واكتشاف أي انحراف عن المنهج المحدد مقدما

3-2- الرقابة الداخلية على رقم الأعمال: تتضمن الرقابة على رقم الأعمال العديد من الاجراءات نذكر منها: (معلي، 2014، ص 163)

✓ تقييم النتائج ويشمل ذلك بعض المؤشرات كقيمة المبيعات التي تم تحقيقها، التكلفة الفعلية للنشاط وتقييم الجهود المبذولة في نطاق إدارة المبيعات، حيث يتضمن ذلك الإنجازات والمساهمات التي قامت بها الإدارة؛

✓ تقييم مدى تأثير عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة على الأداء، ويشمل ذلك التقييم، الأهداف الأساسية للمؤسسة وسياساتها، وغيرها من الإجراءات، وأساليب العمل التي يكون لها تأثير مباشر، أو غير مباشر على الأداء البيعي، حيث أن مثل هذا النوع من التقييم، يساعد الإدارة على تحديد السلبيات، أو العقبات التي تعترض جهود الأداء المبذولة، على كافة المستويات التي تؤثر بدورها على مردودية المؤسسة بصفة عامة، والمردودية المالية بصفة خاصة؛

✓ تحديد المشكلات والفرص المتاحة، حيث أن هذا الإجراء يكون نتيجة كشف مجالات القوة، والضعف الموجودة في البرنامج البيعي، ومعرفة الفرص المتاحة الممكنة في ظل تطبيق هذا البرنامج، بهدف تعظيم رقم الإعمال من أجل تحسين المردودية المالية؛

✓ اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب، حيث يتضمن وضع التوصيات واقتراح التدابير، والإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء، والسلبيات التي يكون قد كشف عنها النظام الرقابي، من أجل بلوغ أهداف المؤسسة من تعظيم للأرباح، وتحسين المردودية المالية.

3-3- **الرقابة الداخلية على معدل دوران الأصول**: حيث يعبر عنه بنسبة رقم الاعمال إلى الأصول، ويدل هذا المعدل على إجمالي الموجودات العاملة، والتي أُستخدمت فعلا في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، وهذا يعني ضرورة وجود رقابة على موجودات المؤسسة، بهدف استبعاد كافة الموجودات التي لم تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة، ولا تخلق الربح التشغيلي مثل: الآلات والمعدات العاطلة، المباني التي قامت المؤسسة بتأجيرها إلى الغير من أجل الحصول على إيراد إيجار، والمشروعات تحت التنفيذ وغيرها من الاستثمارات الداخلية والخارجية، التي لا ترتبط بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، لذلك لابد من اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة، للحد من ضخامة الاستثمار الموجه بشكل لا يتناسب وعمليات التشغيل، أو بسبب وجود عطل في بعضها، حيث تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة من خلال استخدامها لمصادر المؤسسة الاستثمارية لغرض توليد المبيعات حيث أنه كلما زاد العائد المحقق من المبيعات، كلما قلت الخاطر التشغيلية. لذلك يمكن من خلال متابعة تغيرات هذه النسبة؛ مراقبة استقرار العلاقة بين متغيراتها بين الزيادة المتوقعة في المبيعات، والأموال الاستثمارية المطلوبة لذلك فأي اختلال أو عدم توافق، من وجهة النظر التحليلية تدهورا واضحا في الأداء التشغيلي، مما يستلزم على الإدارة داخل المؤسسة، الرقابة الدقيقة على حركة الاستثمارات في الموجودات، وبالأخص الاقتصادية. (الزيدي، 2011، ص ص 154-241)

3-4- الرقابة الداخلية ومستوى الاستدانة: باعتبار مستوى الاستدانة آداه، أو أسلوب لتحديد طريقة التمويل المعتمدة في المؤسسة، مما يستدعي ضرورة مراقبة هذه النسبة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب فيما يتعلق بسياسة التمويل الواجب انتهاجها. حيث ظهر امتياز الاستدانة؛ في أنها تمنح إمكانية مراقبة سياسة الاستثمار لدى المسيرين، كما تسمح بضبط وتحسين سلوك المسيرين، وكذا بالحصول على معلومات أكثر. ويمكن الحصول على مثالية هيكل التمويل استنادا إلى ثلاث متغيرات: (الهدف: تعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة، الإمكانيات المستعملة: تدنية صراع تضارب المصالح، وتدنية التكاليف بالاستدانة بطريقة مثلى، القيود: الأخذ في الحسبان التكاليف للأموال الخاصة، والديون). ويمكن تعريف المستوى الأمثل للاستدانة بأنه ذلك المستوى الذي يعمل على تدنية التكاليف المتعلقة بالتمويل الخارجي. (دادان، 2009-2010، ص 318-319)

ثانيا: الاطار التطبيقي للدراسة: بعد تناولنا للجانب النظري نحاول اسقاطه في الجانب التطبيقي على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر من خلال تحديد أثر الرقابة الداخلية على العوامل المحددة للمردودية المالية.

1- التعريف بمؤسسة الدراسة: تعتبر مؤسسة مطاحن "عمر بن عمر" أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، وهي فرع من مجمع عمر بن عمر، أنشأت في سنة 2000، وبعد زيادة الطلب على منتجات المؤسسة توسعت بإضافة مطحنة ثانية سنة 2005، وبعد النجاح الكبير الذي حققته المؤسسة تقرر انجاز فرع جديد في مجال الصناعة الغذائية (العجائن الغذائية والكسكس) سنة 2008 والذي بدأ الانتاج في 2009/06/01 وهو يغطي 50 بالمائة من حاجيات السوق الجزائرية. تقع المؤسسة في بلدية الفجوج بولاية قالمة الجزائر. وفي ما يلي بعض الاحصائيات عن المؤسسة لسنة 2015.

✓ طاقتها البشرية تقدر بـ 653 عامل: 14 إطار سامي، 96 إطار عادي، 154 عامل مسؤول، 389 عامل تنفيذي؛

✓ أما الطاقة الإنتاجية للمؤسسة فهي تقسم كما يلي:

- فرع المطاحن: 300 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الأولى، 400 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الثانية؛ 24500 طن بالنسبة لقدرتها على تخزين القمح؛
- فرع العجائن: 50000 طن بالنسبة في السنة للعجائن الغذائية و 10000 طن في السنة بالنسبة للكسكس.

✓ تقسم منتجات المؤسسة بالنسبة إلى فرع المطاحن لإنتاج السميد ومشتقاته إلى: سميد عادي، رفيع، ممتاز، خاص بالعجائن، خاص بالمواشي وفرينة القمح بأوزان بين 10 و25 كغ، أما فرع العجائن فهو مخصص لإنتاج العجائن الغذائية والكسكس.

2-تقدير العلاقة بين المردودية المالية ومحدداتها في مؤسسة عمر بن عمر:

2-1-طبيعة العلاقة بين المتغيرات: حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية فصلية طويلة تمتد من 2009 إلى 2015.

2-1-1-التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، متغيرات مفسرة والمتغير العشوائي.

- المتغير التابع: وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية المالية في دراستنا ونرمز لها بـ (RF) حيث تم حسابها من خلال العلاقة التالية: المردودية المالية = النتيجة العادية بعد الضريبة÷ الأموال الخاصة؛

- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة والمتمثلة في دراستنا في:

✓ الرقابة على التكاليف (CCT): حيث تم حسابها بجمع الحسابات من 60 إلى 68 باستثناء حساب 67 (الصنف 6 الاعباء .....حسابات رئيسية -60 المشتريات المستهلكة -61 الخدمات الخارجية - 62 الخدمات الخارجية الأخرى - 63 أعباء العاملين - 64 الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة - 65 الأعباء العملياتية الأخرى - 66 الأعباء المالية - 67 العناصر غير العادية – الأعباء - 68 المخصصات للإهتلاكات، والتموينات وخسائر القيمة - 69 الضرائب عن النتائج وما شابهها) وذلك باستخراجها من جداول حسابات النتائج؛

- ✓ الرقابة على رقم الأعمال (CCA): حيث تم أخذ قيمه من جداول حسابات النتائج؛
- ✓ معدل دوران الأصول (RTA): وهو ما تم حسابه بالعلاقة:

معدل دوران الأصول= رقم الأعمال ÷ الأصول الاقتصادية.

- حيث: الأصول الاقتصادية = الأصول الثابتة + احتياج رأس المال العامل؛
- احتياج رأس المال العامل = رأس المال العامل – الخزينة الصافية؛
- رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة؛
- الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم؛

- ✓ مستوى الاستدانة (DT): هو ما تم حسابة وفق العلاقة:

مستوى الاستدانة = الأصول الاقتصادية ÷ الأموال الخاصة.

2-1-2-مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصلية والمستمدة من القوائم المالية للمؤسسة حيث تم أخذ قيم التكاليف، مستوى الاستدانة بالنسب المئوية من قيمها المحسوبة حسب العلاقات الموضحة سابقا، في حين المردودية المالية، معدل دوران الأصول ورقم الأعمال بالمليار دج، وقد تم تحويل القيم السنوية إلى قيم فصلية حسب المعادلات الآتية: (al-turki, P_{111})

$$Q_1 = -0{,}0391\ Y_{t+1} + 0{,}2344\ Y_t + 0{,}0547\ Y_{t-1}$$
$$Q_2 = -0{,}0234\ Y_{t+1} + 0{,}2656\ Y_t + 0{,}0078\ Y_{t-1}$$
$$Q_3 = -0{,}0078\ Y_{t+1} + 0{,}2656\ Y_t - 0{,}0234\ Y_{t-1}$$
$$Q_4 = -0{,}0547\ Y_{t+1} + 0{,}2344\ Y_t - 0{,}0391\ Y_{t-1}$$

2-1-3-العلاقة التي تربط المردودية المالية والمتغيرات المفسرة حسب المنطق النظري: (كحالة ورضوان، 2011، ص 15)

- ✓ العلاقة الموجودة بين المردودية المالية والتكاليف علاقة عكسية لأنه كلما ارتفعت حجم التكاليف تراجعت المردودية المالية والعكس بالعكس؛
- ✓ العلاقة بين المردودية المالية ورقم الأعمال علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في رقم الأعمال إلى الزيادة في المردودية المالية الناتجة عن الزيادة في الاستثمارات والعكس بالعكس؛
- ✓ العلاقة بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول علاقة طردية لأنه كلما زادت سرعة دوران الأصول كلما ارتفعت المردودية المالية؛
- ✓ العلاقة بين المردودية المالية ومستوى الاستدانة هي علاقة طردية بشرط أن لا تتجاوز نسبة الاستدانة 2 % لأن ذلك قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى خطر الإفلاس بسبب ثقل الديون والعجز عن التسديد نتيجة عدم القدرة على التمويل الذاتي واللجوء إلى الاقتراض دون أخذ شرط ارتفاع المردودية الاقتصادية عن تكلفة الدين الذي يعتبر كمعيار لاتخاذ قرار اللجوء إلى الديون .

2-1-4-الاحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة: الجدول رقم 01 يوضح أهم الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة(2009-2015).

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن: بالنسبة للمردودية المالية هناك تشتت كبير وتباعد بين قيمها (3.127691) وهذا نتيجة التغير السنوي للمردودية المالية خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير تغير محدداتها بالزيادة والنقصان كنتيجة لتأثير الرقابة الداخلية، فمثلا تراجعت المردودية المالية سنة 2009 بسبب عدم قدرة رقم الأعمال على تغطية التكاليف وكذلك نتيجة ارتفاع نسبة الديون بسبب ارتفاع الأصول الاقتصادية، في حين ارتفعت المردودية المالية سنة 2015 نتيجة ارتفاع معدلات دوران الأصول وتحقيق مردودية اقتصادية تفوق تكلفة الاستدانة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تشتت كبير بالنسبة لمستوى الاستدانة.

كما نلاحظ أن قيم معدل دوران الأصول متشتت تشتت متوسط على عكس كل من رقم الأعمال والتكاليف المتشتتة تشتتا ضعيفا.

الجدول رقم 01 يوضح الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة الفترة 2015/2009

	RF	CCA	CCT	RTA	DT
Mean	2.785357	1.368929	1.371786	1.155714	0.925714
Median	2.475000	1.270000	1.260000	0.475000	0.295000
Maximum	9.170000	2.360000	2.450000	5.630000	4.660000
Minimum	-3.420000	0.430000	0.520000	-0.500000	-0.450000
Std. Dev.	3.127691	0.504354	0.483881	1.760685	1.462103
Skewness	0.198792	0.134174	0.474213	1.826224	1.866271
Kurtosis	3.129947	2.205711	2.777526	4.804093	4.872254
Jarque-Bera	0.204120	0.820056	1.107173	19.36098	20.34340
Probability	0.902975	0.663632	0.574884	0.000062	0.000038
Sum	77.99000	38.33000	38.41000	32.36000	25.92000
Sum Sq. Dev.	264.1261	6.868068	8.321811	83.7029	57.71909
Observations	28	28	28	28	28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 08

3-دراسة قياسية لمحددات المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر

3-1-اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لاستقرارية السلاسل): من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لا بد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ***KPSS*** والجدول رقم 02 يوضح نتائج الاختبار.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل السلاسل مستقرة في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) حيث أن (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بالنسبة لاختبار kpss إذن السلاسل مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة وفي المستوى I(0).

الجدول رقم 02 نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقراريه السلاسل حسب اختبار(KPSS)

اختبار KPSS			
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
RF	0.112884	0.105619	**I (0)**
CCA	0.387945	0.124260	**I (0)**
CCT	0.428985	0.170285	**I (0)**
RTA	0.192784	0.077596	**I (0)**
DT	0.258208	0.075681	**I (0)**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8

3– 2– اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) فانه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (**Lag Length**) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أيكيك AIC، معيار شيوارتز**SIC**، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل (حمادي وذنزن، 2014، ص 275) والجدول رقم 03 يوضح ذلك.

حسب عدد المشاهدات الـ 26 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE,) والتي توافق (P=2).

الجدول رقم 03 درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

Lag	LogL	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.42026	5.28e-05	4.340020	4.581961	4.409690
1	37.08029	4.16e-07	-0.544637	0.907012*	-0.126615
2	69.25415	3.05e-07*	-1.096473*	1.564885	-0.330098*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8

3-3-اختبار السببية لغرانجر (***Granger Causality Test***): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على تفسير التغير (تسبب في) في متغير أخر (عقون، 2009-2010، ص 27) ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول 04 يوضح ذلك. من خلال اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test) تم تحديد اتجاه السببية كما يلي:

- ✓ وجود علاقة سببية بين الرقابة على رقم الأعمال والمردودية المالية في اتجاه واحد من CCA إلى RF بمعنى رقم الأعمال تؤثر على المردودية المالية؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين الرقابة على التكاليف والمردودية المالية في اتجاه واحد من CCT إلى RF بمعنى التكاليف تؤثر على المردودية المالية؛

الجدول رقم 04 نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/19/16 Time: 14:14
Sample: 2009Q1 2015Q4
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RTA does not Granger Cause DT	26	3.15955	0.0632
DT does not Granger Cause RTA		2.62605	0.0960
RF does not Granger Cause DT	26	7.55145	0.0034
DT does not Granger Cause RF		4.83835	0.0187
CCT does not Granger Cause DT	26	0.35515	0.7052
DT does not Granger Cause CCT		0.56594	0.5762
CCA does not Granger Cause DT	26	0.50947	0.6080
DT does not Granger Cause CCA		0.73712	0.4905
RF does not Granger Cause RTA	26	7.29573	0.0039
RTA does not Granger Cause RF		4.90917	0.0178
CCT does not Granger Cause RTA	26	0.43423	0.6535
RTA does not Granger Cause CCT		0.52970	0.5964
CCA does not Granger Cause RTA	26	0.53412	0.5939
RTA does not Granger Cause CCA		0.71554	0.5005
CCT does not Granger Cause RF	26	4.48800	0.0238
RF does not Granger Cause CCT		1.19798	0.3216
CCA does not Granger Cause RF	26	5.54823	0.0116
RF does not Granger Cause CCA		1.98040	0.1630
CCA does not Granger Cause CCT	26	0.10145	0.9040
CCT does not Granger Cause CCA		0.26574	0.7692

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8

✓ وجود علاقة سببية بين معدل دوران الأصول والمردودية المالية في اتجاهين من RTA إلى RF والعكس بمعنى معدل دوران الأصول يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية؛

✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدين والمردودية المالية في اتجاهين من DT إلى RF والعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية.

✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدين ومعدل دوران الأصول في اتجاهين من DT إلى RTA والعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بمعدل دوران الأصول.

3-4-معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين

- معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VARيعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

من خلال المعادلة نلاحظ أن:

✓ المردودية المالية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخيرين بالنسبة لكل من: المردودية المالية، التكاليف، رقم الأعمال، معدل دوران الأصول ونسبة ثقل الدين أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية والمتغيرات الأخرى خلال السنتين السابقتين (t-2, t-1)؛

✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة المردودية المالية في غياب المتغيرات الأخرى وهي مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنة المقبلة وأن انخفاض المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي للشركة خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة العكسية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الثانية فتشير إلى أن ارتفاع المردودية المالية لسنة ما يتوقع أن يكون لها تأثير عكسي بعد سنتين نتيجة لزيادة رقم أعمال ورأس مال الشركة مما يساهم في زيادة استثماراتها وهذا ما ينعكس سلبا على مردوديتها المالية فتتراجع على المديين المتوسط والطويل وهو مقبول اقتصاديا؛

✓ توجد علاقة طردية بين المردودية المالية ورقم الأعمال بالنسبة للتأخيرين فزيادة رقم الأعمال لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة لزيادة الاستثمارات وتوسع الشركة وهو ما يساهم في زيادة مردوديتها المالية، وهو ما يتناسب مع المنطق الاقتصادي؛

✓ وجود علاقة عكسية بين المردودية المالية والتكاليف بالنسبة للتأخرين فزيادة التكاليف لسنة ما تؤدي إلى تراجع المردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة: (ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الأولية أو ارتفاع تكاليف النقل أو تكاليف الإنتاج...الخ) وهو ما يساهم في تراجع المردودية المالية للمؤسسة وهذا مقبول حسب المنطق الاقتصادي؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية ونسبة ثقل الدين بالنسبة للتأخير الأول وعلاقة طردية بالنسبة للتأخير الثاني؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول بالنسبة للتأخير الأول وعلاقة عكسية بالنسبة للتأخير الثاني.

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.85 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغيرات التفسيرية أي تغير المردودية المالية يرجع إلى المتغيرات التفسيرية بنسبة 85% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 8.5 أكبر من قيمتها الجدولية 2.8 وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

$$RF = -16.57*DT(-1) + 15.519*DT(-2) + 12.862*RTA(-1) - 11.64*RTA(-2) + 1.30*RF(-1)$$
$$[-1.51705] \quad [1.50298] \quad [1.42457] \quad [-1.36433] \quad [3.34822]$$
$$1.10*RF(-2) - 3.13*CCT(-1) -$$
$$[-2.95486] \quad [-0.31572]$$
$$0.52*CCA(-1) + 3.81*CCA(-2) + 3.30 +- 1.25*CCT(-2)$$
$$[-0.05028] \quad [0.36601] \quad [1.74849] \quad [-0.12576]$$
$$ADJ-R-squared = 0.71459 \quad F = 8.499728 \quad N = 26$$

3-5- تحليل التباين لنموذج المردودية المالية: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم 04 يوضح تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور رقم الأعمال ايجابي ويتزايد خلال الفترات الثلاث الأولى ليتراجع في الفترات الأخيرة حيث بلغ أقصى قيمة له 7.52 % كما أن تطوره يتماشى تقريبا مع تطور المردودية المالية وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما التكاليف فنلاحظ أنها تتزايد بوتيرة متسارعة في بداية الفترة لتتناقص وتيرة الزيادة في بقية الفترات من سنة إلى أخرى حيث تتذبذب قيمها بين الزيادة والنقصان بصفة مستقرة، وقد بلغت أقصى قيمة لها (25.75%)، كما نلاحظ أن قيم المردودية المالية تتزايد خلال ثلاث فترات الأولى لتتراجع في بقية الفترات، أما معدل دوران الأصول فقد تراجعت قيمه في الفترات الأولى لترتفع في الفترات الثلاث الأخيرة، أما نسبة ثقل الدين فقيمه تتراجع على طول فترة الدراسة.

الجدول رقم 05 تحليل التباين لنموذج المردودية المالية

Period	S.E.	DT	RTA	RF	CCT	CCA
1	1.436619	55.20499	20.70501	24.09000	0.000000	0.000000
2	1.972218	30.79594	20.18097	33.84069	15.17516	0.007236
3	2.283090	23.35250	18.45037	27.58055	25.26472	5.351863
4	2.310158	22.82627	18.05033	26.96552	24.74880	7.409080
5	2.349372	22.78897	18.14314	26.07934	25.75034	7.238207
6	2.379363	22.41603	18.90283	25.43105	25.72960	7.520498
7	2.395990	22.10660	19.78169	25.21583	25.45729	7.438587
8	2.416483	21.73339	20.56584	24.97332	25.41398	7.313472
9	2.436290	21.38386	21.11741	24.66147	25.62811	7.209148
10	2.448485	21.17451	21.57774	24.45220	25.64344	7.152114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8

3-6-أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدافعية: ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو المردودية المالية فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في المردودية المالية، بمعنى أخر مدى استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى، والشكل رقم 01 يوضح ذلك.

من خلال الشكل نلاحظ أن:

- ✓ حدوث صدمة ايجابية في التكاليف بـ 1 % تؤدي إلى تأثير سلبي بـ 0.8 - % في الفترة الثانية و 0.9 - % في الفترة الثالثة لتتطور بعد ذلك ايجابا خلال بقية الفترات، أي أن تأثير صدمة التكاليف تكون أثارها سلبية على المدى القصير وايجابية على المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في رقم الأعمال بـ 1 % تؤدي إلى تأثير ايجابي على المردودية المالية خلال الفترة الثالثة بـ 0.5 % بعد أن كانت مستقرة خلال الفترتين الأوليتين، ثم تقترب من الصفر في بقية الفترات أي أن التأثير يكون بين ايجابي في المدى القصير وساكن في المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة ايجابية في سرعة دوران الأصول تؤدي إلى تأثير ايجابي في الفترة الأولى بـ 0.7 %، لتأخذ بعد ذلك في التراجع تدريجا إلى أن تبلغ في نهاية الفترة أدنى قينة لها بـ 0.2 - %، أي أن تأثير صدمة سرعة دوران الأصول يكون لها أثر ايجابي على المدى القصير وسلبي على المدى الطويل؛
- ✓ حدوث صدمة إيجابية في نسبة ثقل الدين تؤدي إلى أثر ايجابي في بداية الفترة بـ 1.1 % لتتراجع وتستقر تدريجا وتقارب نت الصفر في بقية الفترة.

الشكل رقم 01 استجابة المردودية المالية لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات مقبلة

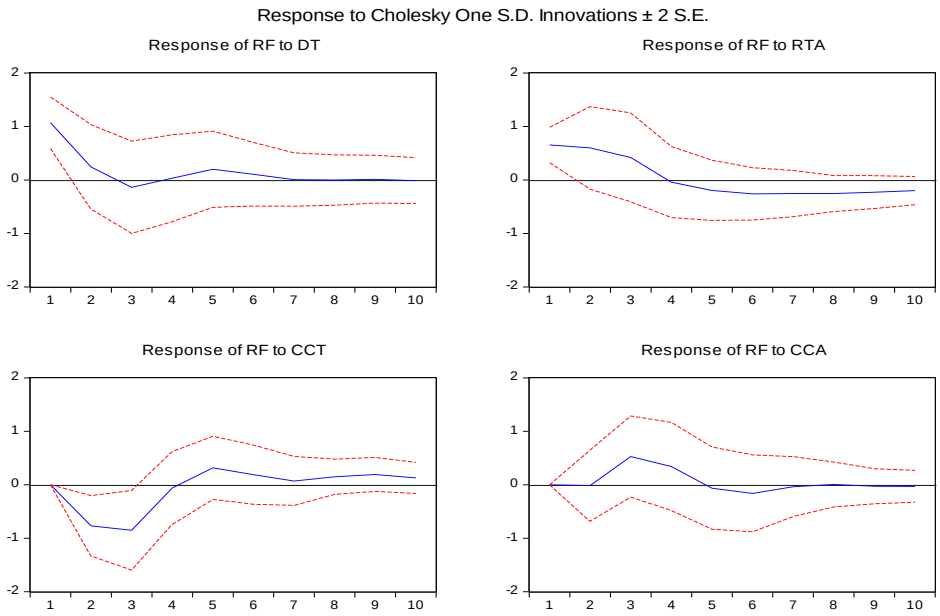

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 8

نتائج الدراسة: على ضوء الدراسة المنجزة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي نلخصها في الآتي:

- ✓ الرقابة الداخلية لها دور فعال في حماية أصول المؤسسة من الغش والتلاعب؛
- ✓ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز استقلاليتها المالية؛
- ✓ الرقابة الداخلية تؤثر تأثير مباشر على محددات المردودية المالية المتمثلة في كل من رقم الأعمال والتكاليف ومعدل دوران الأصول ومستوى الاستدانة وتؤثر تأثير غير مباشر على المردودية المالية؛
- ✓ من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي يتكون من متغيرات مؤثرة على المردودية المالية والمتمثلة في رقم الأعمال، التكاليف، سرعة دوران الأصول مستوى الاستدانة وتوصلنا من خلال الدراسة إلى:

- تقدير العلاقة بين المردودية المالية ومحددات الرقابة من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً؛
- جميع السلاسل مستقرة في المستوى بالنسبة إلى اختبار KPSS ومتكاملة من نفس الدرجة I(0)، ودرجة التأخر في نموذج VAR هي 02 ؛
- استقرار جميع السلاسل في نفس المستوى وتكاملها من نفس الدرجة I(0)، مما مكننا من تطبيق التكامل المشترك لجوهانسون الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وعددها 3 متجهات للتكامل المشترك؛
- وجود علاقتين سببيتين في اتجاه واحد بين: (رقم الأعمال والمردودية المالية، التكاليف والمردودية المالية)، ووجود ثلاث علاقات سببية في اتجاهين بين: (سرعة دوران الأصول والمردودية المالية، نسبة ثقل الدين والمردودية المالية، سرعة دوران الأصول ونسبة ثقل الدين)؛
- هناك علاقات طردية وعكسية ذو دلالة إحصائية بين المردودية المالية ومحدداتها على المديين القصير والطويل؛
- بين تحليل التباين وتحليل الصدمات الآثار الايجابية والسلبية للمتغيرات المؤثرة على المردودية المالية في المدى القصير والطويل.

توصيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على كل من التكاليف ورقم الأعمال، أو بعبارة أخرى الاهتمام بالسياسة التجارية للمؤسسة؛
- ✓ الرقابة الداخلية على معدل دوران الاصول، الذي يؤدي هو الآخر إلى تحسين المردودية سياسة الاستثمار) من خلال الاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الرقابة على هيكل التمويل من خلال اختيار مصدر التمويل الملائم الذي لا يكلف المؤسسة مصاريف تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة (سياسة التمويل)؛
- ✓ للرقابة الداخلية دور فعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، لذلك لابد من وجود قسم خاص أو مصلحة للرقابة الداخلية في المؤسسة لبلوغ أهدافها؛
- ✓ خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من أجل الحد من التلاعبات والانحرافات وتوفير جو مناسب للعمل بكل إتقان مع احترام المعايير والشروط التي تؤدي إلى ضمان استمرارية المؤسسة ونموها؛
- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على محددات المردودية المالية بهدف تحسينها واستمراريتها.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية، من خلال محدداتها، هذا من جهة ومن جهة ثانية، تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل وقياس أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر، ومن ثَم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة.

توصلت الدراسة من الناحية النظرية إلى أن للرقابة الداخلية تأثير على المردودية المالية للمؤسسات عبر تأثيرها على محدداتها، وقد تبين من خلال الدراسة القياسية وجود علاقات ارتباطية طردية بين المردودية المالية و(قيمتها المؤخرة الأولى، رقم الأعمال، نسبة الدين للتأخير الثاني ومعدل دوران الأصول للتأخير الأول) وعكسية بين المردودية المالية و(قيمتها المؤخرة الثانية، التكاليف، نسبة الدين للتأخير الأول ومعدل دوران الأصول للتأخير الثاني) وهي قوية ذات دلالة احصائية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقات سببية بين متغيرات الدراسة، كما يبين تحليل التباين والصدمات تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في المديين الطويل والقصير.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية، المردودية المالية، رقم الأعمال، الاستدانة، التكاليف، معدل دوران الأصول، نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

المراجع المعتمدة

- بن ساسي إلياس وقريشي يوسف (2011)، **التسيير المالي الإدارة المالية**، (عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع).

- توفيق جميل أحمد (2004)، **مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية مصر: الدار الجامعية الجديدة).

- جمعة السعيد فرحات (2000)، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، (الرياض السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع).

- الحسبان عطا الله أحمد سويلم (2009)، **الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، (عمان الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع).

- جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان (2011) حلوة حنان، **محاسبة التكاليف المعيارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة.

- حمادي مصطفى فاضل وذنون مراد عبد المالك (مجلة تنمية الرافدين العدد 116 المجلد 36، 2014)، **محددات الاستثمار المحلي في تركيا دراسة قياسية للسنة 1980/2011**، (جامعة الموصل العراق).

- دادان عبد الوهاب (مجلة الباحث، عدد07، 2009-2010)، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (جامعة ورقلة، الجزائر).

- الزبيدي حمزة محمود (2011)، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، (عمان الأردن: الوراق للنشر والتوزيع).

- زغيب مليكة وبوشنقير ميلود (2010)، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، (بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).

- سعيد عمر وآخرون (2003)، **مبادئ الإدارة الحديثة**، (عمان الأردن: مكتبة دار الثقافة).

- طواهري التهامي وصديقي مسعود (2005)، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية).

- عبد الله خالد أمين (1999)، **الرقابة والتدقيق في البنوك**، (عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع).

- عبد الهادي محمد سعيد (2008)، **الإدارة المالية**، (عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع).

- عقون سليم (2009-2010)، **أثر قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

- قباني ثناء (2006)، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، (القاهرة مصر: الدار الجامعية للنشر).

- المطارنة غسان فلاح (2006)، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع).

- معلى ناجي ذيب (2014)، **الاصول العلمية في إدارة المبيعات**، (عمان الأردن: دار ميسرة للنشر والتوزيع).

- نصر عبد الوهاب وشحاتة سيد شحاتة (2011)، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، (القاهرة مصر: الدار الجامعية).

- هبتون كريمة ورزيق منال (2012)، **تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، البويرة، الجزائر.

- الوردات خلف عبد الله (2006)، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، (عمان الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع).

- Al-turki, Suliman, "**on the construction of quarterly time series for the gulf cooperation council economies",** j.king saud university, Riyadh, Saudi Arabia, vol 7 admin, sci(2).

- Béatrice & grandguillot Francis (2003), **analyse financière**, (Paris: édition alima).

- Conso, Pierre & hemici Farouk (2002), **gestion financières de l'entreprise** ,10ème édition, (Paris: Dunod)

- Delahaye, Jackeline & Delahaye, Florence (2007)**, finance d'entreprise, , (**France **:** Dunod).

-Hamzaoui, Mohamed (2006), **audit gestion des risques d'Enterprise et contrôle interne**, 1er édition, (France : village mondiale).

-http:/www.IFACI.com/ifaci/connaitre-1-audit-et-le-controle-interne/de finitions-de-i-audit-et-de-controle-interne.78html; 09/02/2016, 14:30.